

كارثة الاقتصاد في مصر بين زيادة الاحتياطي النقدي وارتفاع الديون الخارجية



الأحد 9 يونيو 2024 09:07 م

ارتفع احتياطي النقد الأجنبي لمصر لأعلى مستوى له على الإطلاق بنهاية مايو الماضي، ليسجل 46.1 مليار دولار مقابل 41 مليار دولار بنهاية إبريل [] في الوقت نفسه، ارتفعت الودائع غير المدرجة في الاحتياطيات الرسمية إلى 9.3 مليار دولار مقابل 8.6 مليار دولار، وفقاً للبنك المركزي المصري [] وجاءت الزيادة بالتزامن مع تلقي مصر الدفعة الثانية من صفقة رأس الحكمة خلال الشهر الماضي بقيمة 14 مليار دولار، والتي يبلغ نصيب البنك المركزي منها نحو 15 مليار دولار بحسب صندوق النقد الدولي [] بينما قالت منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، إن مصر انضمت إلى الدول التي لديها "أكبر قدر من الدين العام". وفي 9 مايو 2024، كشفت بيانات من البنك المركزي أن الدين الخارجي للبلاد ارتفع 3.5 مليار دولار في الشهور الثلاثة المنتهية في ديسمبر 2023. وارتفع إجمالي الدين الخارجي إلى 168 مليار دولار من 164.5 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2023، ومن 162.9 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022. وقال البنك المركزي إن 82.5 بالمائة من الدين الخارجي "دين طويل الأجل"، بما يعادل 43 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي []

حقيقة ارتفاع الاحتياطي النقدي

وترى كارلا سليم، خبيرة اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان بينك ستاندرد تشارترد، أن المستوى الآمن للاحتياطيات الذي يجنب الجنيه تذبذباً عند خروج الأموال الساخنة قد يعني زيادة الاحتياطي بنفس قيمة التدفق للداخل [] وقالت: «لكن مع توجيه مصر للسيولة الدولارية في سد احتياجات أخرى فلن نشهد ارتفاعاً مماثلاً على الأرجح»، وفقاً لصحيفة "البورصة". وأشارت إلى أن ما يحمي الاحتياطي هو مرونة سعر الصرف عند حدوث موجة تخارج جديدة؛ حيث يحد تراجع سعر الجنيه من السيولة الخارجة بالعملة الأجنبية [] وقدّرت أن مصر شهدت تدفقات بقيمة 45 مليار دولار منذ صفقة رأس الحكمة ما بين 24 ملياً من الصفقة ونحو 20 مليار دولار من استثمارات الأجانب في أذون وسندات الخزانة بخلاف أقساط الديون من صندوق النقد والاتحاد الأوروبي [] وبحسب تقرير الخبراء الصادر عن صندوق النقد الدولي في إبريل الماضي، من المتوقع أن يسجل الاحتياطي مستوى 49.2 مليار دولار بنهاية يونيو المقبل []

هل هناك "تضارب"؟

يشير الخبير الاقتصادي، عبد النبي عبد المطلب، إلى "عدم وجود تضارب" بين ارتفاع الدين العام لمصر وبين زيادة احتياطي النقد الأجنبي [] وعندما يرتفع الاحتياطي النقدي الأجنبي بالتزامن مع ارتفاع الدين العام فهذا دليل على "قوة الاقتصاد وقدرته على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وثقة المستثمرين فيه ولذلك فهم يكتتبون فيما يصدره من أسهم وسندات"، وفقاً لـ "الحرّة". ويؤكد عبد المطلب أن هناك بعض المدارس الاقتصادية التي "ترى في ذلك دليل قوة للاقتصاد المصري". لكن مدارس أخرى تقول إن غالبية احتياطي مصر من النقد الأجنبي هي "ديون" فمن الوارد عند أول مشكلة "خروج الأموال الساخنة وانهايار الاحتياطي"، حسبما يوضح الخبير الاقتصادي []

ما أسباب زيادة احتياطي النقد الأجنبي؟

في مارس اتخذ البنك المركزي قرارًا بتحرير سعر صرف الجنيه ليفقد ثلث قيمته أمام الدولار الأمريكي، وتبع ذلك اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي لزيادة حجم القرض الأخير من ثلاثة إلى ثمانية مليارات دولار

كما قررت دولة الإمارات أيضًا ضخ "35 مليار دولار استثمارات مباشرة"، بموجب اتفاق وقع بين الحكومتين المصرية والإماراتية بهدف "تنمية 170,8 مليون متر مربع في منطقة رأس الحكمة" على البحر المتوسط بشمال غرب البلاد، كما أمنت مصر قروضًا من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي

ولذلك، يؤكد الباحث بالاقتصاد السياسي، أبو بكر الديب، أن تدفقات مالية مليارية دخلت مصر خلال الفترة الماضية، ما تسبب في زيادة احتياطي النقد الأجنبي للبلاد

ودخلت مصر أموال من صفقات استثمارية كبرى بالإضافة للشرائح المنتظرة من صندوق النقد الدولي واستثمارات من دول الخليج، وبعضها دخل للبنك المركزي، ما تسبب في زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي للبلاد

ومن جانبه، يوضح عبد المطلب أن ارتفاع قيمة احتياطي النقد الأجنبي لمصر "أمر متوقع" بعد الإعلان عن صفقة رأس الحكمة، ودخول مصر تدفقات مالية تقترب من 35 مليار دولار، ذهب جزء منها للبنك المركزي

ووجود احتياطي كبير من النقد الأجنبي يتجاوز 45 مليار دولار، كان أحد توصيات صندوق النقد الدولي حتى تتمكن مصر من "القفز على أزمته، وتأمين واردات البلاد وتوفير السلع الأساسية للمواطن لمدة 7 أشهر على الأقل"، حسب الخبير الاقتصادي

ويشدد عبد المطلب على أن أهم النقاط التي يقيم من خلالها صندوق النقد الدولي اقتصاد البلاد هو "القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين".

ويشير الخبير الاقتصادي إلى أن 23 بالمئة من احتياطي النقد الأجنبي لمصر هو "أرصدة من الذهب" بما يعادل 9.6 مليار دولار في "شكل سبائك ذهبية".

ولذلك فارتفاع قيمة الذهب خلال الأشهر الماضية قد رفع قيمة الأرصدة الذهبية بحوالي مليار دولار، حسبما يؤكد عبد المطلب

ويوضح أن هناك "5 مليارات دولار حقيقية" ارتفعت في رصيد الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي".

لماذا ازداد الدين العام لمصر؟

تمر مصر بأزمة اقتصادية شديدة من جراء نقص النقد الأجنبي، وتواجه تبعات جيوسياسية لنزاعين مفتوحين على حدودها وهي الحرب بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة، والنزاع في السودان إلى الجنوب

ومع عدد سكان يبلغ 106 ملايين نسمة، فإن التقديرات تشير إلى أن نحو 60 بالمئة من سكان البلاد يعيشون تحت خط الفقر أو يقتربون منه

ولدى مصر فاتورة ضخمة لخدمة الدين، ورفعت ديونها الخارجية لأربعة أمثالها منذ 2015 للمساعدة في تمويل إنشاء عاصمة جديدة وبنية تحتية وشراء أسلحة ودعم العملة

ولذلك، يؤكد عبد المطلب أن "السياسة التي انتهجتها الحكومة منذ عام 2015، هي السبب وراء ارتفاع الدين العام للبلاد حتى يومنا هذا". ووقتها كان القائمون على الملفات الاقتصادية يرون أن "قدرة أي اقتصاد على تحقيق قدر أكبر من الاستدامة يعني زيادة الثقة العالمية في هذا الاقتصاد، وذلك بالحصول على قروض مباشرة أو من خلال الأسهم والسندات التي يصدرها في البورصات المحلية أو العالمية"، حسبما يوضح الخبير الاقتصادي

ويشير عبد المطلب إلى أن "هذه الرؤية استمرت منذ عام 2015 وحتى عام 2021"، عندما بدأت تظهر "مشاكل هذه السياسة بخروج جزء كبير من الأموال الساخنة".

أما الديب فيتحدث عن برنامج الإصلاح الاقتصادي وبناء عاصمة إدارية جديدة وإنشاء مشروعات تنموية عملاقة والتي كان بعضها عبر "قروض من جهات كثيرة"، ما جعل الدين العام يزداد بشكل كبير

ويشير الباحث بالاقتصاد السياسي إلى أن مصر تعاني من محيط إقليمي متوتر وتوترات جيوسياسية في ليبيا والسودان والبحر الأحمر، ما أثر على السياحة والاستثمار وعائدات قناة السويس التي تدر عائدًا بالعملة الصعبة على البلاد